السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفق نصوص هذا النظام، في جميع فلسطين، بكامل حدودها. كما كانت قبل انتهاء الانتداب في ١٥ أيار (مايو) السنة ١٩٤٨. ويمارس القضاء صلاحياته مستقلاً استقلالاً تاماً عن السلطتين التشريعية، والتنفيذية، ويؤمن استقلاله بموجب قانون خاص يوضع فيما بعد». أما فيما يختص بالاتفاقات الدولية، فقد نصت المادة العاشرة من النظام: «على أن جميع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات السياسية، والامتيازات الاقتصادية التي تعقدها رهينة بموافقة المجلس الوطني»[١١]. ثم عقد المؤتمر جلسته الختامية في الساعة العاشرة والنصف من صباح ١٩٤٨/١/٣، وفيها أعلن المجلس مقرراته. ونص البند السياسي منها: «بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس، الذي بذل في سبيله زكي الدماء، وقدم من أجله أكرم الشهداء، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه، وحالت بينه وبين التمتع به، فاننا نحن، أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في غزة هاشم، نعلن هذا اليوم، الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧، الموافق أول تشرين الأول السنة ١٩٤٨، استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سوريا ولبنان، شرقاً سوريا وشرق الاردن، غرباً البحر الأبيض المتوسط، وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي، وخدمة الحضارة الانسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد، مصممين على صيانة استقلالنا، والذود عنه، والله تعالى على ما نقول شهيد»[١٢].

واعتبر علم الثورة العربية، وفقاً لمقررات المجلس الوطني، علماً للحكومة الفلسطينية، كما تم رفض مشروع برنادوت، وفكرة تقسيم فلسطين من الأساس. كما طالبت المقررات بالتعبئة العسكرية لقوى الأمة العربية، والعمل على التجنيد العام وتفويض الوزارة الجديدة اعلانه باسرع ما يمكن. ووقع على هذه المقررات معظم أعضاء المجلس الوطني. وبعد انتهاء المجلس من أعماله، أرسل الحاج أمين برقية الى الملوك والرؤساء العرب يبلغهم فيها أن «المجلس الوطني الفلسطيني قرر بالاجماع أن يرفع شكره وتقديره الى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب، ورؤسائهم وأمرائهم، والى الحكومات العربية وشعوبها وجيوشها لما أسدوه من خدمات جليلة وقدموه من مساعدات قيمة لانقاذ فلسطين، والمحافظة على عروبتها»[١٣] كما بعث الحاج أمين لرئيس المجلس التشريعي في عمّان برقية شرح فيها سير أعمال المؤتمر، وتمكنه من نيل ثقة أكثرية ممثلي الشعب الفلسطيني، وأكد له: «أنه ليسر المجلس الوطني الفلسطيني أن يعرب لمجلسكم الموقر عن رغبته الأكيدة في التعاون معه، والعمل لما فيه مصلحة الأمة العربية في جميع أقطارها»[١٤].

الموقف الأردني، وانعقاد مؤتمر عمان

عارض الأردن بشدة انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة، وقام باعتقال جمال الحسيني في أريحا، اضافة الى ممثلي المدينة، وقام الحاكم العسكري الأردني ذوقان الحسين، بنقل المعتقلين الى عمان، فجر يوم الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨